المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب

الإثنين 21 رمضان 1440 (27 ماي 2019)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

باقي الأسئلة:

"السياسة التعاقدية بين الجهة والدولة"

(فريق الأصالة والمعاصرة)

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

جوابا على سؤال حول **"السياسة التعاقدية بين الجهة والدولة"**، أود الإشارة بداية إلى أن التّعاقد بين الدّولة والجهات يعد مدخلا أساسيا لبناء مشروع الجهوية المتقدمة الذي اعتمده المغرب، بتوجيهات سديدة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، باعتباره منطلقا لتحقيق الاندماج والالتقائية بين التوجهات الاستراتيجية للدولة والحاجيات التنموية على المستوى الجهوي.

كما يساهم التّعاقد بشكل كبير في وضع نمط جديد للحكامة ينبني على التّشاور والتّفاوض حول الأولويات المشتركة ووسائل تنفيذها، وذلك عبر تعبئة وتثمين كل الإمكانيات البشرية والمالية والتقنية والمؤسساتية والقانونية المتوفرة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تبني منهجية التعاقد بين الدولة والجهات أن يساهم في إرساء ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومن أجل تفعيل آلية التعاقد بين الدولة والجهات، عملت الحكومة على تنزيل جملة من التدابير، نستعرض جملة منها فيما يلي:

I. مواكبة اعتماد برامج التنمية الجهوية

يشكل **تفعيل برامج التّنمية الجهوية** نقطة انطلاق المسار التعاقدي بين الدولة والجهة.

وقد اعتمدت الحكومة، منذ صدور القانون التنظيمي المتعلق بالجهات، مقاربة تشاركية ترتكز على وضع الشروط القبلية لإنجاح آلية التعاقد، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. **التأشير على عشر (10) برامج جهوية للتنمية** خلال شهر يونيو 2018، فيما يوجد برنامج التّنمية الجهوية لجهة درعة تافيلالت في طور الإعداد، أما برنامج التّنمية الجهوية لجهة كلميم واد النون، فقد تم إعداده ولم يصادق عليه بعد.

2. **عقد لقاءات تشاورية مع جمعية جهات المغرب وكذا المسؤولين المعنيين على المستويين المركزي والترابي**، وذلك بهدف:

- تأطير الحجم المالي الإجمالي، على المستوى الوطني، للعقود المستقبلية؛
- تحديد قائمة المشاريع ذات الأولوية المدرجة ببرامج التنمية الجهوية وضمان تمويلها لتنفيذها بموجب عقود برامج، مدتها ثلاث سنوات، بين الدولة والجهات؛
- ضمان الالتقائية والاستمرارية مع البرامج الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات المبرمة من طرف الجهات.

3. **صياغة مشروع عقد نموذجي بين الدولة والجهات، وذلك لتسهيل تقييم تنفيذ بنوده، واستيعاب جميع مراحل تنفيذه**، من خلال:

- تحديد التزامات كل من الجهة والدولة، وكذا المسؤوليات المنوطة بهما وربطها بأهداف استراتيجية وعملية قابلة للتقييم؛
- تحديد الاعتمادات المالية لإنجاز المشاريع المتعاقد بشأنها وفق مواصفات تقنية وجدولة زمنية لتنفيذها؛
- وضع آليات لتتبع وتقييم تنفيذ الالتزامات التعاقدية عبر اعتماد لائحة المؤشرات التي تهم مختلف الأهداف المتفق عليها.

II. مواكبة تفعيل برامج التنمية الجهوية في إطار عقود برامج بين الدولة والجهات

ستعمل الحكومة على مواكبة تفعيل برامج التنمية الجهوية **وفق آلية التعاقد بين الحكومة ومجالس الجهات في إطار عقود-برامج** تحدد بشكل دقيق حقوق والتزامات كل طرف، والجدولة الزمنية لإنجاز البرامج التنموية ورصد الاعتمادات

المالية الضرورية لذلك، بما يضمن تنزيل برامج تنموية تضمن التكامل والالتقائية بين الجهود المبذولة من قبل كل من الدولة والجهات.

وقد تمت بلورة مشروع عقد برنامج بين الدولة وجهة فاس-مكناس للفترة 2019 - 2021، ويوجد هذا العقد البرنامج في أطواره النهائية. وسيتم العمل على التعميم التدريجي لآلية التعاقد بين الدولة والجهة بالنسبة للجهات الأخرى.

III. تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها عن طريق التعاقد

فيما يتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها عن طريق التعاقد، عملت الحكومة على إجراء المشاورات اللازمة مع رؤساء مجالس الجهات بشأن الإشكاليات القانونية والعملية المرتبطة بممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، والتي سبق إثارتها من طرف السّادة رؤساء مجالس الجهات.

وقد أفضت هذه المشاورات إلى اعتماد منهجية عمل تروم اعتماد حلول عملية لإشكاليات تداخل الاختصاصات بين الدولة والجهة وباقي الجماعات الترابية الأخرى، كما تمّ التوافق على تفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة في إطار تعاقدي، وفق الجدولة الزمنية التالية:

- ✓ **قبل متم سنة 2019**: الإعداد والتوقيع على اتفاقيات خاصة بين الجهات والقطاعات المعنية؛
- ✓ **قبل متم سنة 2021**: تنفيذ الاتفاقيات الخاصّة المبرمة بين الأطراف.

وعليه، فإن تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة يحظى بالأولوية بالنسبة للحكومة وشركائها في هذا المجال، وهو ما سيتم الحرص على تنزيله الفعلي بتنسيق وتشاور بين الطرفين في أفقه الزمني المحدد بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.